تقرير نقاش وتحليل الإدارة

وصف الشركة وأعمالها

تأسست شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع (المشار إليها فيما بعد بـ "**الشركة**") كشركة مساهمة عمانية مقفلة بموجب سجل تجاري رقم ١١٦٣٣٧٤ لمدة غير محدودة، بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٣م، وفي اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م تقرر تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عمانية عامة. وأصبح اسمها التجاري والقانوني الآن "شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع.، ومقرها المسجل في مبنى رقم ٣١٠، شارع رقم ٣٦٠٥، مجمع رقم ٢٣٦، شارع ١٨ نوفمبر، شمال الغبرة، مسقط، سلطنة عمان.

تم طرح الشركة للاكتتاب العام الأولي في أواخر عام ٢٠١٧م، وتم قيدها فيما بعد في سوق مسقط للأوراق المالية في ٢ يناير ٢٠١٨م.

نشاط الشركة الرئيسي هو تطوير وامتلاك وتشغيل محطة تحلية المياه المستقلة بالغبرة، وهي عبارة عن محطة تحلية بالتناضح العكسي تبلغ طاقتها الإنتاجية المتعاقد عليها ١٩١,٠٠٠ م^{٣}/اليوم (٤٢ مليون جالون إمبراطوري في اليوم)، وتقع في الغبرة الشمالية، بمحافظة مسقط، سلطنة عمان (**المحطة**). بدأ إطلاق المحطة للتشغيل التجاري في ١٩ فبراير ٢٠١٦م.

تحقق الشركة إيراداتها من بيع المياه المحلاه بموجب اتفاقية شراء المياه المُبرمة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م. يتم ضخ كامل كمية المياه المُحلاة في المحطة إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وتُستخدم في تلبية الطلب المتزايد على المياه في المنطقة المتصلة (المنطقة الشمالية من عمان) طوال مدة الاتفاقية وبعدها. تمثل الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها للمحطة حوالي ٢٠% من الطاقة التشغيلية في هذه المنطقة وفقًا لبيان الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه الذي يغطي سبع سنوات (٢٠١٨-٢٠٢٤).

يتم نقل مياه الشرب إلى خزانات الهيئة العامة للمياه المجاورة للمحطة.

ويتم تزويد المحطة بالكهرباء من شركة مسقط لتوزيع الكهرباء بموجب اتفاقية توريد الكهرباء. وكانت الشركة قد أبرمت اتفاقية توصيل الكهرباء مع الشركة العُمانية لنقل الكهرباء، باعتبارها مستخدم للنظام، لتأمين التيار الكهربائي لنظام النقل خلال فترة اتفاقية شراء المياه.

المزايا التنافسية

تشمل المزايا التنافسية للشركة ما يلي:

- واحدة من أكبر المحطات لتحلية المياه بالتناضح العكسي قيد التشغيل في موقع واحد بعمان،
- إطار تعاقدي قوي مع اتفاقية شراء مياه طويلة الأجل، مما يضمن حماية التدفقات النقدية من الأحداث العكسية، مثل أحداث مخاطر المشتري والقوة القاهرة،

- تدفقات نقدية ثابتة ومتوقعة، ومرونة في التعامل مع الصدمات المحتملة في أسعار الكهرباء والطلب على المياه خلال مدة اتفاقية شراء المياه،
- تقنية مثبتة لتحلية مياه البحر من خلال التناضح العكسي بالطاقة المستدامة،
- مؤسسون خبراء لديهم سجل إنجازات حافل وقادرون على نقل المهارات والمعرفة الفنية،
- محطة مياه مشغلة بالكامل من قبل فريق عمل يضم مجموعة من الأفراد المهرة والخبراء وملتزون بالامتثال الكامل لأعلى مستويات متطلبات التعمين،

الإطار التعاقدي

وضعت شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع (MCDC) إطارًا تعاقديًا كما هو مبين أدناه:

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه	Oman Power & Water Procurement Co.
اتفاقية شراء المياه	Water Purchase Agreement
المقرضون	Lenders
اتفاقية تمويل	Finance Agreement
الشركة الدولية لمعالجة المياه ش.م.م.	International Water Treatment LLC
عقد هندسة وتوريد وإنشاء	EPC Contract
شركة مدينة مسقط للتحلية و الإدارة و الصيانة ش.م.م.	Muscat City Desalination O & M Co. LLC
اتفاقية تشغيل وصيانة	O & M Agreement
اتفاقية توصيل الكهرباء	Electricity Connection Agreement
الشركة العمانية لنقل الكهرباء ش. م. ع. م.	Oman Electricity Transmission Co.
اتفاقية إمداد الكهرباء	Electricity Supply Agreement
شركة مسقط لتوزيع الكهرباء	Muscat Electricity Distribution Co.
اتفاقية الانتفاع	Usufruct Agreement
وزارة الإسكان	Ministry of Housing

اتفاقية شراء المياه

أُبرمت اتفاقية شراء المياه بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في ١١ فبراير ٢٠١٣م. وتتضمن هذه

الاتفاقية الشروط التجارية المتفق عليها بين الشركتين، كما تنص على التعهدات والضمانات التي يتعين على الشركة تقديمها.

تنص الاتفاقية على عدد من الالتزامات التي يتعين على الشركة الامتثال إليها خلال مدتها، بما في ذلك أن كفاءة الشركة كمشغل وتشغيل وصيانة المحطة بشكل يضمن قدرتها على إنتاج المياه بشكل مستمر وموثوق.

كما تلتزم الشركة، بموجب اتفاقية شراء المياه، ببيع إنتاج المياه حصريًا للشركة العمانية مقابل الحصول على رسوم القدرة الإنتاجية من المياه ورسوم إنتاج المياه من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. تغطي رسوم القدرة الإنتاجية من المياه التكاليف الثابتة، مثل خدمة الدين والعائد على رأس المال والتسويات الضريبية، وكذلك المصاريف الثابتة بتشغيل وصيانة المحطة (مثل العمالة وقطع الغيار والصيانة والتأمين). أما رسوم إنتاج المياه، فتمثل تعويضًا للشركة عن التكاليف المتغيرة للتشغيل والصيانة (مثل المواد الكيماوية والمواد المستخدمة في تقنية التناضح العكسي والمرشحات اللفائفية والمستهلكات وقطع الغيار) ورسوم الكهرباء الخاصة بإنتاج المياه التي توصيلها.

تُحتسب رسوم الكهرباء على أساس استهلاك المحطة من الطاقة المتعاقد عليه.

كما يتم تعديل رسوم القدرة الإنتاجية للمياه بما يتفق مع عدم التوفر المقرر والانقطاع القسري للمياه، وتخفيض إنتاج المحطة، وكذلك مع التضخم والتغيرات في أسعار الصرف. يتم تعديل رسوم إنتاج المياه وفقًا للتغيرات في سعر الصرف، ومؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة ومؤشر أسعار المستهلك العماني.

كما تستعرض اتفاقية شراء المياه العديد من مخاطر المشتري، وتبين الإعانة الذي سوف تحصل عليها الشركة في حالة وقوع أحداث معينة سوف تعيق الشركة عن أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ففي حالة وقوع أي حدث ينطوي على مخاطرة للمشتري، كما هو وارد في الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي إخفاق في الأداء أو تأخير في الأداء، وتظل مستحقة لرسوم الطاقة الإنتاجية خلال تلك الفترة، وذلك بما يتفق مع شروط الاتفاقية. وفي حال تقرر أن التغير العكسي الجوهري قد وقع بالفعل أن سببه يرجع إلى الأحداث التي تشكل تغيرًا عكسيًا جوهريًا، سوف تقترح الشركة العمانية على الشركة آلية لتعديل رسوم الطاقة الاستعابية للمياه و/أو رسوم إنتاج المياه، حسب الاقتضاء، أو تعوض الشركة من خلال آلية التعويض المتفق عليها.

كذلك، تنص الاتفاقية على تقديم إعانة للشركة في حالة وقوع أي أحداث قاهرة تعيقها عن أداء التزاماتها بموجب الاتفاقية. فإذا ثبت وقوع حدث قاهر، أو كانت هناك توقعات بوقوعه ولم تتمكن الشركة من تجنبه، كمشغل كفء وقوي، سوف يتم إعفائها من المسؤولية عن أي فشل في أداء التزاماتها بموجب الاتفاقية خلال مدة الحدث القاهر، وسيتم تمديد الاتفاقية لنفس مدة الحدث القاهر الذي أعاق الشركة عن أداء التزاماتها. علاوة عل ذلك، يحق للشركة استلام رسوم الطاقة الإنتاجية إلى مدى توفرها أثناء فترة التأخير الناجمة عن الحدث القاهر.

تبدأ مدة هذه الاتفاقية في ١١ فبراير ٢٠١٣م وتنتهي في ١١ أكتوبر ٢٠٣٤م، وذلك مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالقوة القاهرة وأحداث مخاطرة المشتري وأحكام الإنهاء الواردة في هذه الوثيقة.

اتفاقية الإمداد الكهربائي

أُبرمت اتفاقية الإمداد الكهربائي بين شركة مسقط لتوزيع الكهرباء في ١١ فبراير ٢٠١٣م، بغرض توريد الكهرباء بحد أقصى ٤٠ ميجا فولت أمبير بما يتفق مع التعريفة المسموح بها في الاتفاقية من أجل تشغيل المحطة. ويحق لشركة مسقط لتوزيع الكهرباء والشركة إنهاء هذه الاتفاقية بإشعار خطي للطرف الأخر قبل ٣٠ يوم على الأقل من الإنهاء.

اتفاقية التوصيل الكهربائي

أُبرمت اتفاقية التوصيل الكهربائي بين الشركة والشركة العمانية لنقل الكهرباء في ١١ فبراير ٢٠١٣م، المملوكة بالكامل للحكومة والتي تأسست في عام ٢٠٠٣، والشركة. وتنص الاتفاقية على الشروط والأحكام الخاصة بتوصيل نظام نقل الكهرباء. كما تضع إطارًا عمل لنقل الكهرباء، والذي يتضمن من ضمن أمور أخرى:

أ. أن تدفع الشركة للشركة العمانية لنقل الكهرباء رسوم التوصيل، و

ب. أن تمتثل كل من الشركتين لقانون الشبكة.

هذه الاتفاقية سارية من تاريخ إبرامها، وتظل سارية خلال فترة الخمسة وعشرين عامًا الأولى ("**الفترة الأولى**") وتظل كذلك بعد انتهاء الفترة الأولى ما لم يقرر أي الطرفين إنهائها بإشعار مسبق للطرف الآخر مدته ستة أشهر، وبشرط ألا يكون هذا الإخطار نافذًا قبل انتهاء الفترة الأولى.

اتفاقيات الانتفاع

أُبرمت اتفاقية الانتفاع بين وزارة الإسكان والشركة في ١١ فبراير ٢٠١٣م. وتتعلق اتفاقية الانتفاع بموقع المحطة ("**الموقع**"). كما تبلغ مدة اتفاقية الانتفاع ٢٥ عام بدءً من تاريخ اعتمادها من طرف الحكومة، ويجوز تجديدها لمدة ٢٥ عامًا إضافية حسب ما تراه الشركة. كما تلتزم الشركة باستخدام الموقع للغرض المنصوص عليه في اتفاقية الانتفاع حصرًا.

فوفقًا لاتفاقية الانتفاع ، تزود وزارة الإسكان الشركة بالموقع نظيفًا وخاليًا من أي حقوق تتعارض مع حق الانتفاع الممنوح لها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي مطالب طرف ثالث قد يتم تقديمها فيما يتعلق بالموقع. كما تضمن وزارة الإسكان أن الشركة سوف تتمتع بالحق الحصري في استخدام الموقع طوال مدة اتفاقية اتفاقية.

اتفاقية التشغيل والصيانة

أُبرمت اتفاقية تشغيل وصيانة بين الشركة وشركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة ش.م.م ("**المشغّل**") في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣م، وتنص على تقديم المشغّل خدمات التشغيل والصيانة ذات الصلة بالمحطة. كما تُلزم المشغل بتشغيل وصيانة المحطة حتى ١١ أكتوبر ٢٠٣٤م، أي لمدة ٢٠ عام بعد تاريخ التشغيل التجاري المحدد، ١١ أكتوبر ٢٠١٤م.

ويجوز تعديل شروط اتفاقية التشغيل والصيانة بما يتفق مع أي تمديد لمدة اتفاقية شراء المياه حسبما تقرر الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م. وتم تعديل اتفاقية التشغيل والصيانة في ٢١ أكتوبر ٢٠١٧م لمراجعة رسوم التشغيل والصيانة المتعلقة بالطاقة الإنتاجية للمياه بسبب عدم وجود شرط خاص بنظام فرعي للتناضح العكسي لمسار ثاني بالمحطة، ولمراعاة الوضوح في مشاركة المعلومات حول الوفورات في رسوم استهلاك الكهرباء مع المشغل.

تشمل مسؤوليات المشغل بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- تشغيل المحطة أثناء فترة التشغيل بما يتفق مع الجدول الزمني والتعليمات الخطية التي ترسلها الشركة إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من وقت لآخر؛
- صيانة المحطة لضمان تشغيلها بالقدرة المطلوبة؛
- توظيف وتعيين وتدريب عدد كافي من الموظفين لتشغيل وصيانة المحطة؛
- إعداد وتطبيق اختبارات الأداء التي قد تطلبها الشركة أو الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من وقت لآخر وأية اختبارات أداء إضافية قد تقترحها أي منهما بما يتفق مع إجراءات وقيود الاختبار بموجب اتفاقية شراء المياه؛
- تنفيذ جميع أعمال التشغيل والصيانة وشراء جميع الموارد والمواد اللازمة للامتثال لخطة التعمين المبينة في اتفاقية التشغيل والصيانة؛
- الوفاء بجميع التزامات الشركة ذات الصلة بالتشغيل والصيانة بموجب اتفاقيات المشروع؛
- تقديم كافة المساعدة وسبل التعاون المعقولة فيما يتعلق بأداء التزامات الشركة بموجب اتفاقيات المشروع؛
- عدم اتخاذ أي إجراء أو الفشل في اتخاذ أي إجراء مما يتسبب في خرق الشركة لأي من التزاماتها بموجب اتفاقيات المشروع؛

تشمل الرسوم المستحقة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة رسوم ثابتة وأخرى متغيرة.

عقد الهندسة والتوريد والإنشاء

أُبرم عقد الهندسة والتوريد والإنشاء بين الشركة والشركة الدولية لمعالجة المياه في ١٠ أبريل ٢٠١٣م، وينص على الشروط التي يتعين على الشركة الدولية لمعالجة المياه أن تلتزم بها أثناء قيامها بعمليات التصميم والتصنيع والتوريد والشراء والنقل والتشييد والتركيب والاختبار والتشغيل التجريبي ذات الصلة بالمحطة، كما يُلزمها بضمان هذه الأعمال وإصلاح أي عيوب أو حالات عدم امتثال في هذا الشأن.

وفي مقابل هذه الأعمال، تتعهد الشركة بأن تدفع للشركة الدولية لمعالجة المياه قيمة العقد وفقا لجدول الدفع الخاص بالمراحل الأساسية.

يحدّد عقد الهندسة والتوريد والإنشاء الالتزامات التي يتعين على الشركة الدولية لمعالجة المياه الامتثال لها لضمان عدم خضوع الأعمال والمواد المستخدمة في البناء لأي رسوم أو أي حق حجز وخلوه من العيوب، سواءً في حقوق الملكية أو التصميم أو المصنعية، وامتثال الأعمال لجميع الشروط البيئية وجميع القوانين المعمول بها. كما أُلزمت الشركة الدولية لمعالجة المياه بتسليم المحطة في أو قبل وقت الإنجاز، الذي يتفق مع تاريخ التشغيل التجاري المحدد. يتضمن عقد الهندسة والتوريد والإنشاء أحكام تتعلق بالضمانات وكذلك قائمة بالأعمال (وفقًا لما جاء في العقد) والتي أشارت الشركة إلى ضرورة إصلاحها من قبل الشركة الدولية لمعالجة المياه ضمن مهلة ٢٤ شهرًا من التسليم. وحدّد تاريخ التسليم بيوم ١٩ فبراير ٢٠١٦م.

إذا قام المقاول بإصلاح أو استبدال أو تجديد المحطة أو الأعمال، أو جزء منها، فإن فترة المسؤولية عن العيوب تنطبق على الجزء من المحطة أو الأعمال التي تم إصلاحها أو استبدالها أو تجديدها حتى مرور ٢٤ شهر من تاريخ مثل هذا الإصلاح أو الاستبدال أو التجديد، على ألا تتجاوز فترة المسؤولية عن العيوب ٤٨ شهر من تاريخ التسليم. وبناءً عليه، تكون الشركة الدولية لمعالجة المياه مسؤولة عن تنفيذ جميع أعمال إعادة التصميم والإصلاح وإعادة البناء والإصلاح والتجديد والاستبدال، على نفقتها الخاصة، بغرض إصلاح العيوب (على النحو المبين في عقد الهندسة والتوريد والإنشاء) أو الأضرار التي تلحق بالمحطة أو أي جزء من الأعمال والتي قد تظهر نتيجة لعيب تتحمل الشركة الدولية لمعالجة المياه مسؤوليته بموجب شروط عقد الهندسة التوريد والإنشاء.

إدارة المخاطر

تؤكد شركة مسقط لتوزيع الكهرباء التزامها بنظام رقابة داخلية سليم يشمل عمليات الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر والرقابة. وبناءً عليه، تؤكد الشركة تطبيقها لعملية إدارة مخاطر تتضمن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تؤثر على تحقيق الشركة لأهدافها. كما تُقر الشركة بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية لحماية استثمارات المساهمين وأصول الشركة ومصالح الجهات المعنية الأخرى، وتضمن الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تشمل أعمال إدارة المخاطر لشركة مسقط لتوزيع الكهرباء ما يلي:

- خلق الوعي السليم بالمخاطر وفهمها على جميع مستويات المنظمة
- ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر والمسؤولية عنها بين الجميع
- تحديد المخاطر وإدارتها بشكل جيد ضمن قدرة المنظمة على تحمل المخاطر
- دمج إدارة المخاطر كجزء من أساليب إدارة الأعمال
- تطوير لغة مخاطر مشتركة
- الالتزام بممارسات إدارة المخاطر الملائمة من حيث المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات.

الاتفاقيات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع ائتلاف بنوك دولية بقيمة إجمالية قدرها ٨١,٢٥ مليون ريال عماني (٢١١,٣٠ مليون

دولار أمريكي). تتم تغطية الديون الممتازة وفقًا لمتطلبات اتفاقيات التمويل من خلال اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة. وهذا بدوره يحسن من إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة.

التشغيل والصيانة

يتم تشغيل المحطة وصيانتها خلال فترة اتفاقية شراء المياه من قبل المشغل، من خلال اتفاقية التشغيل والصيانة مع الشركة. ويكون المشغل هو المسؤول الرئيسي عن توافر المحطة وكفاءتها، والامتثال للتعليمات الخطية، ومراقبة التكاليف التشغيلية والأهم من ذلك، الامتثال لمعايير الصحة والسلامة والبيئة. كما أنه مسؤول عن ضمان توفر قطع الغيار الكافية، وتأهيل الموظفين وتدريبهم على النحو المطلوب.

أجريت صيانة المحطة وفقًا لتوصيات مصنّع المعدات الأصلي ودليل إرشادات التشغيل والصيانة. ويتم الاحتفاظ بجدول الصيانة في نظام إدارة الصيانة المحوسب.

ويتولى مقاول المعدات والمشتريات والهندسة إصلاح العيوب في المحطة التي تتعدى الاهلاك العادي، إذ تخضع المحطة لفترة الضمان الممدّدة ضدّ العيوب. وقد وصلت بلاغات حول ١٣٣ قطعة خاضعة للضمان وتم إغلاق حالات ١١٢ قطعة منها، في حين لا تزال القطع المضمونة الأخرى قيد المعالجة.

حوكمة الشركة

يلتزم مجلس إدارة الشركة والإدارة بضمان الامتثال لأعلى معايير الحوكمة في الشركة والمشغل، كجزء أساسي من مسؤولياته المتعلقة بإدارة الأعمال والشؤون وحماية وتحسين قيم الجهات المعنية والأداء المالي مع مراعاة أعلى معايير النزاهة والشفافية والمساءلة. وتلتزم الشركة والمشغل بالقوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية والقواعد المعمول بها الصادرة عن الجهات التنظيمية المختصة.

مناقشة الجو انب التشغيلية والأداء المالي

الصحة والسلامة والبيئة

تُلزم سياسة الصحة والسلامة والبيئة الشركة والمشغل بخلق بيئة عمل سليمة وآمنة وصحية الوقاية من جميع حوادث وإصابات بالعمل. كما تلتزم الشركة والمشغل بتطبيق سياسات الصحة السلامة والبيئة على جميع عملياته بشكل يحمي صحة وسلامة وبيئة الموظفين والمقاولين من الباطن والجمهور مع الامتثال لجميع المتطلبات القانونية وغيرها من الشروط المعمول بها.

على جميع الموظفين والمقاولين أداء أعمالهم وفقًا لسياسة الصحة والسلامة والبيئة السارية، وذلك من خلال الممارسات التالية:

- تعريف جميع الأطراف المعنية بسياسة الصحة والسلامة والبيئة؛
- توفير الموارد الضرورية لحماية جميع العاملين من الأمراض والإصابات والحد من التلوث والأثر البيئي

المصاحب للأنشطة؛

- ضمان تزويد موظفينا والمقاولين بالتدريب الكافي، والإشراف لضمان سلامة أداء العمل؛
- إشراك الموظفين والمتعاقدين في المسؤولية عن الصحة والسلامة والبيئة في أنشطة عملهم اليومية؛
- المجموعات المعنية وضع وتعديل ومراجعة جميع خطط الاستجابة لحالات الطوارئ لمنع الإصابة والأثر البيئي العرضي مع الحد من أي ضرر قد تتعرض له ممتلكات الشركة والمجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ و
- السعي إلى تحسين أداء الصحة والسلامة والبيئة بشكل مستمر من خلال المراقبة والمراجعة الدورية للسياسة والأهداف والمستهدفات.

لم تقع أي حوادث هادرة للوقت (LTI) أو أي حوادث بيئية على مدار العام. فبحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، كانت الشركة قد أكملت ١٠٣٧ يوم بدون أي حوادث هادرة للوقت منذ تاريخ التشغيل التجاري في ١٩ فبراير ٢٠١٦م. ويبلغ إجمالي ساعات العمل ٦٩,٨٤٨ ساعة.

حصل المشغل على شهادة الأيزو ISO ١٤٠٠١:٢٠٠٤ - نظام الإدارة البيئية وشهادة الأوساس OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ - نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في أبريل ٢٠١٧م. وفي سبتمبر ٢٠١٨م، تم الانتقال من شهادة الأيزو ISO ١٤٠٠١:٢٠٠٤ إلى شهادة الأيزو ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥.

القدرة الإنتاجية

تُعرف القدرة الإنتاجية للمحطة بأنها السعة الكلية للمياه (متر مكعب / يوم أو مليون جالون امبراطوري يوميًا) والتي يمكن أن تسلمها المحطة إلى نظام نقل المياه في الهيئة العامة للكهرباء والمياه.

تبلغ السعة التعاقدية لمحطة الغبرة للمياه بموجب اتفاقية شراء المياه ٤٢ مليون جالون امبراطوري يوميًا من أبريل ٢٠١٨م إلى مارس ٢٠١٩م، وذلك بعد اختبارات الأداء السنوية التي أُجريت في مارس ٢٠١٨م والتي أظهرت أن المحطة قد التزمت بالشروط التعاقدية بموجب اتفاقية شراء المياه.

توافر المحطة والإنتاج

تُستخدم موثوقية المحطة لقياس مدى توافرها لتقديم القدرة المعلنة وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة. بلغت نسبة توافر الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٨م حوالي ٩٦% في المتوسط بعد انقطاعها المقرر والقسري.

سجّلت المحطة هذه السنة حالات أخرى من نمو الطحالب وصلت إلى مجموع ٤٠ يومًا مقابل ٢١ يومًا في عام ٢٠١٧م و٦ أيام في عام ٢٠١٦م. غير أن تأثير نمو الطحالب على عمليات المحطة وتوافرها قد تمّ الحدّ منه عن طريق دمج نظام التطويف بالهواء المنحلّ الذي اعتمدته المحطة. وقد حصل المشغّل على دعم فنّي من المساهمين المؤسسين شركة

مالاكوف بيرهارد الماليزية وشركة سوميتومو اليابانية استنادًا إلى خبرتهما حول العالم.

وخلال السنة المالية ٢٠١٨م، أنتجت المحطة ما مجموعه ٥٩,٩٢٩,٨٦٤ متر مكعب يوميًا من مياه الشرب بعامل انتفاع بلغ متوسطه ٨٦٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمحطة، أي ما يعادل ٨٨٪ من الطاقة الإنتاجية المقررة. يتم تحديد إنتاج المحطة من خلال التعليمات الخطية اليومية الصادرة عن الهيئة العامة للكهرباء والمياه.

المؤشرات المالية

جميع الأرقام بالمليون ريال عماني		٢٠١٨	٢٠١٧
الإيرادات	١	١٦,١	١٥,٦
صافي الأرباح	٢	١,١	(٠,٣)
صافي الربح قبل تكاليف التمويل	٣	٤,٥	٣,٣
إجمالي الأصول	٤	٩٤,٩	١٠٠,٠
راس المال (المدفوع)	٥	١٥,٦	١٥,٦
صندوق المساهمين (صافي الأصول)	٦	١٦,٨	١٦,٠
قرض بأجل (١*)	٧	٦٣,٨	٦٧,٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٨	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠
العدد الفعلي للأسهم القائمة	٩	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠
أرباح عادية	١٠	١,٤٥	-

(*) باستثناء تكاليف المعاملات الكاملة

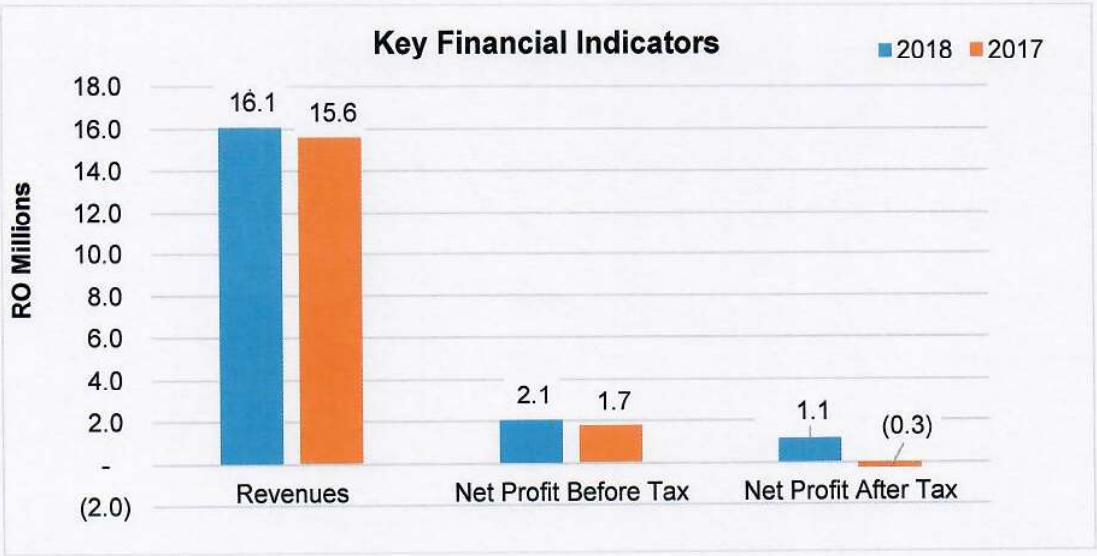

المؤشرات المالية الرئيسية		٢٠١٨	٢٠١٧
هامش الربح الصافي	= ١/٢	%٦,٨٣	%١,٩٢-
العائد على رأس المال (المدفوع)	= ٥/٢	%٧,٠٥	%١,٩٢-
العائد على رأس المال (المستخدم)	= (٦+٧)/٣	%٥,٥٨	%٣,٩٨
نسبة الديون لحقوق المساهمين	= ٦:٧	٧٩:٢١	٨١:١٩
صافي الأصول لكل سهم (ريال عُماني)	= ٦/٨	٠,١٠٨	٠,١٠٣
المكاسب الأساسية لكل سهم (ريال عُماني)	= ٢/٨	٠,٠٠٧	(٠,٠٠٢)
الأرباح لكل سهم (ريال عُماني)	= ١٠/٩	٩,٣٢٣٤	-

تحليل الأرباح والخسائر

نجحت الشركة في تحقيق إيرادات تشغيلية جيدة تُقدر بـ ١٦,١ مليون ريال عماني في العام المالي ٢٠١٨م، بزيادة قدرها ٣,٢١٪ عن ١٥,٦ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠١٧م. وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع القدرة الإنتاجية المتوفّرة للمحطة.

بلغ صافي الربح قبل اقتطاع الضرائب للسنة المالية ٢٠١٨ حوالي ٢,١ مليون ريال عماني، أي بزيادة قدرها ١,٧ مليون ريال عماني عن السنة المالية ٢٠١٧م. وبقي صافي الربح بعد الضريبة مرتفعًا أيضًا في السنة المالية ٢٠١٨م فبلغ ١,١ مليون ريال عماني، مقارنةً بخسارة بلغت ٠,٣ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠١٧م.

تحليل الميزانية العمومية

بلغ إجمالي أصول الشركة ٩٤,٩ مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مقارنةً بمبلغ ١٠٠,٠ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠١٧م. ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى إهلاك العام الكامل وانخفاض قيمة النقد وما في حكمه المستخدم في توزيع الأرباح وسداد المقترضات من المساهمين.

بلغ النقد وما في حكمه ١,٨ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مقارنةً بـ ٤,٥ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

وبلغت صناديق المساهمين (صافي الأصول) ١٦,٨ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م مقارنةً بـ ١٦,٠ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. كما أدى احتياطي التحوط (صافي الضريبة المؤجلة) إلى ارتفاع حقوق الملكية بما يعادل ١,١ مليون ريال عماني، أي ما يعكس القيمة الاسمية لمبادلتي أسعار الفائدة كما في تاريخ الميزانية العمومية، لكن لم يؤثر ذلك على قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

انخفضت القروض لأجل (بما في ذلك الأرصدة غير الجارية والجارية) إلى ٦٣,٨ مليون ريال عماني نتيجة للسداد المحدد وفقا لاتفاقيات التمويل.

وتواصل الشركة تقديم مخصصات كافية لتخريد الأصول الثابتة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها القانونية لإزالة المحطة في نهاية عمرها الإنتاجي وإعادة الأرض إلى حالتها الأصلية قبل تسليمها.

توزيع الأرباح

في الاجتماع العادي للجمعية العامة الذي عقد في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧م، خوّل المساهمون مجلس الإدارة بتحديد توزيع الأرباح النقدية وتوزيعها على المساهمين في فبراير ٢٠١٨م. وقرّر مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٨م توزيع الأرباح النقدية بقيمة ٢,٩٢٦٨ بيسة للسهم الواحد على المساهمين المسجّلين في سجل مساهمي الشركة اعتبارًا من ٢٨ فبراير ٢٠١٨م.

وفي الاجتماع السنوي للجمعية العامة الذي عقد في ٢٧ مارس ٢٠١٨م، خوّل المساهمون مجلس الإدارة بتحديد توزيع الأرباح النقدية وتوزيعها على المساهمين في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٨م، من الأرباح المحتجزة بحسب القوائم المالية المدقّقة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، بشرط ألا يزيد مجموع المبلغ عن ٦,٤ في المئة من رأسمال الأسهم المدفوع للشركة (مثال: ٦,٤ بيسة للسهم الواحد).

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨م على توزيع الأرباح النقدية من الأرباح المحتجزة بحسب القوائم المالية المدقّقة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م، بقيمة ٦,٣٩٦٦ بيسة للسهم الواحد على المساهمين المسجّلين في سجل مساهمي الشركة في شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م كما في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨م.

الموظفون والتدريب والتعمين

تلتزم شركة مدينة مسقط للتحلية ومشغلها بالتعمين كمسؤولية للمساعدة في بناء الخبرات العمانية في قطاع تحلية المياه. وتوظف الشركة والمشغل سويًا ٤٦ موظفًا، من ضمنهم ٣٣ مواطنًا عماني.

ويتم إجراء التدريب بصورة دورية وتركيز على الصحة والسلامة والبيئة والتحسينات التشغيلية والتطور الشخصي. ويجري حثّ الموظفين على حضور ندوات برامج تعليم مستمر تعقد بين الحين والآخر للبقاء مطّلعين على التطوّرات الأخيرة وتطير كفاءاتهم واحترافيتهم في تولّي مسؤولياتهم.

حقّق المشروع نسبة تعمين إجمالية بلغت ٧١,٧ في المئة في سنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

أنظمة الرقابة الداخلية

يُقر مجلس الإدارة أن ضمان أنظمة رقابة داخلية سليمة يتطلب تفاعلًا فعالًا بين مجلس الإدارة والإدارة والمراقبين. ومن جانبه، يستعين مجلس الإدارة، في أدائه لمسؤولياته بكفاءة، بلجان المجلس، وخاصةً لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافآت، ولكل منها اختصاصات محددة بوضوح.

كما تطبق شركة مسقط للتحلية نظامًا شاملًا للضوابط الداخلية يتضمن هيكل حوكمة محدد جيدًا، ومستويات تفويض السلطات، والخطط والميزانيات السنوية التي من سوف يتم من خلالها تنفيذ استراتيجية الشركة، مع تقديم تقارير منتظمة حول هذه الخطط والميزانيات إلى مجلس الإدارة.

نظرة مستقبلية

تبذل الشركة جهودًا لدوام اتخاذ تدابير معقولة لتحسين أدائها في السنة المالية ٢٠١٩م، من خلال رفع مستوى الاعتمادية والتوافر في المحطة من دون المسّ بشؤون الصحة والسلامة والبيئة.